مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر

أ/ بن سمينة عزيزة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر –بسكرة

الملخّــص:

تتبوأ السياسة المالية مكانة مهمة بين سائر السياسات الاقتصادية الأخرى التي تشملها برامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، وهذا لأن الدول النامية – ومن خلالها الجزائر– تتصف بعدة خصائص اقتصادية تحد من فاعلية استخدام السياسات الاقتصادية الأخرى في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الاقتصادية المحددة لعملية التنمية الاقتصادية.

ومن أجل كل ما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية تبيان وضعية السياسة المالية الجزائرية في مرحلة التخطيط المركزي، ومن ثم مكانتها ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، على أن نختتم الدراسة بتقييم لآثار التصحيح الميزاني، وبالخصوص ما يمس الجانب الاجتماعي.

Résumé:

La politique budgétaire prend sa place parmi d'autres politiques couvertes par les autres acteurs économiques des programmes d'ajustement structurel des institutions financières internationales, et cela est dû au fait que les pays en développement - et à travers laquelle l'Algérie - sont au-delà de caractéristiques économiques limitent l'efficacité de l'utilisation de la politique économique à influer sur les événements dans d'autres ciblent des variables économiques dans le processus Le développementéconomique.

Pour l'ensemble de ces essayer dans le présent document reflètent la position de la politique budgétaire algérienne dans le stade de la planification centrale, puis le prestige du programme d'ajustement structurel, l'étude conclut que l'évaluation des effets de correction fonction, et en particulier affecte l'aspect social.

مقدمـــة:

عانى الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات من تشوهات هيكلية عميقة، مردها يعود للأزمة البترولية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع الفائدة العالمية التي أصبحت تستنزف جزءا كبير من إيرادات الصادرات الوطنية.

كل هذه الأمور وغيرها ساهمت في وصول الاقتصاد الوطني إلى نقطة حرجة استلزمت التوقف لتدارك الأمر بسرعة، وهو ما كان بالفعل، حيث قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية كان الهدف منها محاولة النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد.

1- تصحيح السياسة المالية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر.

إن الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني نهاية الثمانينات، تطلبت وضع سياسة تصحيحية راديكالية، من خلال التخلي على نمط التخطيط المركزي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية في البداية ، قبل اللجوء للمؤسسات المالية الدولية من أجل دفع عجلة التنمية، وهذا من خلال النقاط التالية:

أ- محاولة تصحيح السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة (1988-1993):

عرفت الجزائر عدة تصحيحات خصت المالية العامة ابتداء من سنة 1988، وهذا من خلال برامج الحكومات المتعاقبة حتى ديسمبر 1993، والتي تمثلت في النقاط التالية:

أ-1- محاولة تصحيح عجز الميزانية: وهو ما تبرزه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور الرصيد الميزاني للجزائر خلال الفترة (1988-1993).

الوحدة : مليار دج

السنوات / البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الإيرادات العامة	93.5	116.5	152.5	248.9	308.9	316.9
النفقات العامة	119.7	124.5	136.5	212.1	332.9	403
الرصيد الميزاني	26.2-	8.1-	16+	36.8+	24-	86.1-

المصدر: *محمد طويلب، مرجع سابق، ص92.*

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن رصيد الميزانية العامة للدولة قد انتقل من حالة العجز سنة 1988 (26.2 مليار دج) إلى حالة الفائض ابتداء من سنة 1990 (16 مليار دج)، وقد استعملت الحكومة آنذاك إجراءا سياسيا – لتصحيح عجز الميزانية – يتمثل في تخفيض الدينار الجزائري من أجل زيادة مداخيل الجباية البترولية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم تقليص العجز أو تحقيق الفائض[1].

أ-2- إصلاح نظام الأسعار: تم إعادة النظر في نظام الأسعار بهدف تقليص الدعم الذي تقدمه الدولة، وقد كان ذلك في من خلال القانون رقم (89-12) الصادر في 1989/7/5[2]، وتم خلاله تقسيم الأسعار كما يلي:

أ-2-1- الأسعار المقننة: تشمل أسعار السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها التشجيع أو التحفيز، كما يشمل أسعار السلع والخدمات التي تخولها الدولة أسبقية اقتصادية واجتماعية، وهذا من أجل حماية نشاطات اقتصادية أو فئات اجتماعية أو تنمية مناطق جغرافية معينة.

أ-2-2- الأسعار الحرة: تتمثل في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار.

أ-3- الإصلاح الضريبي: قامت الحكومة الجزائرية من خلال قانون المالية لسنة 1991 بإدخال إصلاحات عميقة على الجهاز والنظام الضريبي الجزائري كالتالي:

أ-3-1- إصلاح الجهاز الضريبي: شرعت الحكومة منذ سنة 1992 في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، حيث مس البرنامج جميع المصالح التي لها علاقة بالمجال الضريبي، من خلال إعتماد النقاط التالية:[3]

-تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة؛

-وضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية؛

-إعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح (الغش الضريبي والتهرب الضريبي).

أ-3-2- إصلاح النظام الضريبي: تم ضمن هذا الإطار استحداث ضرائب جديدة هي:

- الضريبة على القيمة المضافة TVA؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛
- الضريبة على أرباح الشركات IBS؛
- الرسم العقاري؛
- الضريبة على الأملاك.

أ-4- إصلاح القطاع العام: شمل هذا الإصلاح النقاط التالية:

أ-4-1- استقلالية المؤسسات العمومية: وقد تم ذلك من خلال القانون رقم (88-02) المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، والذي كان يهدف إلى ما يلي:

-إعطاء استقلالية مالية وفي التسيير للمؤسسات العمومية من أجل رفع مردوديتها الاقتصادية والمالية؛

-بداية تخلي الدولة عن التدخل في القطاع الاقتصادي من أجل جعل هذه المؤسسات قادرة على لعب دورها.

أ-4-2- التطهير المالي للمؤسسات العمومية: في ظل اقتصاد تنافسي كان لابد من محو الإختلالات التي ورثتها المؤسسات من النظام السابق، والتي من بينها الاختلال المالي المتمثل في مديونيتها تجاه البنوك والخزينة العمومية، ومن هنا، جاءت عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، والتي تعني " اتخاذ الإجراءات المالية الموجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكلا ماليا متوازنا، وذلك من أجل جعلها تسير بصفة عادية" [4]، وقد دخلت هذه العملية حيز التطبيق بداية نوفمبر 1991.

أ-5- الشبكة الاجتماعية: من أجل حماية الفئات المحرومة من الإجراءات الميزانية التقشفية، تم إنشاء ما يسمى بصندوق دعم الفئات الاجتماعية المحرومة ابتداء من سنة 1992[5]، وقد كان ذلك من خلال صندوق تعويض الأسعار، حيث تستفيد منه الفئات الاجتماعية – حسب المادة 115 من نفس القانون – والتي لها دخل يقل عن 7000 دج أو

يساويه أو المنعدمة الدخل، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم (92-46) المؤرخ في 1992/02/11 شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات الاجتماعية المحرومة وكيفياته.

ب- تصحيح السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1993.

بالرغم مما حققته الإصلاحات السابقة من تقدم، إلا أن الاقتصاد الجزائري قد شهد نهاية 1993 وضعية صعبة، مما دفع ببعض المحللين إلى التساؤل حول فعالية الإصلاحات المتخذة والوقت الضائع الذي كلف المواطن الجزائري تكاليفا اجتماعية باهضة، وهو ما جعل خيار السلطات الجزائرية هذه المرة يتجه نحو المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي تبني سياسات تصحيحية بمساعدتها، نحاول استقرائها فيما يلي:

ب-1- إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/03/31-1993/04/01).

في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، اتخذت الحكومة عدة إجراءات تصحيحية في السياسة المالية تتمثل أساسا فيما يلي:

ب-1-1- الميزانية العامة: في ظل البرنامج السابق ذكره، حددت النسبة 0.3٪ من الناتج الداخلي الإجمالي كهدف أساسي لعجز الميزانية مقابل 7.9٪ خلال سنة 1993، وفي نفس الوقت تخفيض العجز الإجمالي للخزينة من 9.2٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 5.7٪ خلال سنة 1994[6]، ويمكن الوصول لهذه الأهداف من خلال ما يلي:

- أثر انخفاض سعر الصرف على الإيرادات البترولية؛

- يمكن التوقع بارتفاع الإيرادات الأخرى للميزانية خارج المحروقات بفعل تحرير الأسعار وتحسين التحصيل الضريبي.

ب-1-2- دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية: واصلت السلطات الجزائرية دعمها للمواد الاستهلاكية التي تراها ضرورية بالنسبة للمواطن الجزائري، حيث استمر دعمها خلال سنة 1994 لخمس مواد أساسية كما هو الحال خلال سنة 1993، والمتمثلة في الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب ودقيق الأطفال، وقد بلغت المبالغ

المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال سنة 1994 ما مقداره 17.4 مليار دينار جزائري[7].

ب-1-3-الإجراءات الاجتماعية: بالنظر إلى ما حملته المنحة المقدمة سنة 1992 من سلبيات والتي نذكر منها:[8]

- المبلغ الزهيد لهذه المنحة بالنظر إلى سعر المواد الأساسية؛
- لقد كان عدد كبير من الأشخاص يتقاضون هذه المنحة رغم أن وضعيتهم لم تكن تبرر ذلك، في حين أن مستحقيها الحقيقيين كانوا لا يتقاضونها؛

-الصعوبات الكبيرة التي اعترضت المجالس الشعبية البلدية المكلفة بتسيير هذه المنحة، وهذا بسبب العدد الكبير من المرشحين لتقاضي هذا التعويض.

ومن أجل كل ما سبق، أعيد النظر في مضمون هذه المنحة وشكلها، كما أعيد تحديد المستفيدين منها، ولذلك وفي أكتوبر 1994، تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين لدعم الفئات التي ليس لها دخل، ونقصد بذلك منحة التضامن الجزائية (AFS) والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (IAIG).

ب-2- إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998).

واصلت السلطات الجزائرية إصلاح السياسة المالية ضمن برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية في أفريل 1995، وأهم محاور الإصلاح هي:

ب-2-1- الميزانية العامة: يبرز بنودها خلال هذه الفترة الجدول التالي:

الجدول رقم (4) : تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة (1994-1998).

الوحدة : مليون دج

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات العامة	477181	611731	825157	829400	901500
النفقات العامة	566329	759617	724607	914100	976721
الرصيد الميزاني	89148-	147806-	+ 100918	- 84700	75221-

المصدر: *أنظر في ذلك قوانين المالية للسنوات: 1994-1995-1996-1997-1998.*

يلاحظ من بيانات الجدول أن عجز الموازنة العامة لسنة 1994 قد وصل إلى 89148 مليون دج، وهذا بسبب تفاقم حجم النفقات العامة، ضف إلى ذلك تدهور سعر برميل النفط، الذي وصل إلى 17$ بالرغم من الاستمرار في سياسة تخفيض الدينار أمام الدولار، أما فيما يخص سنة 1996، فقد تميزت بعودة تحسن الرصيد بفائض قدره 100918 مليون دج، وهذا راجع للزيادة التي مست الإيرادات العامة، وذلك لانتعاش سعر برميل النفط الذي وصل إلى 22$، وكذا بداية تطبيق قانون الخوصصة في أفريل 1996، وفي سنة 1998، وبسبب انهيار أسعار النفط مجددا إلى 12.85 دولار، فقد انعكس ذلك على الإيرادات البترولية، مما حوّل الرصيد الميزاني إلى عجز يقدر بـــ 75221 مليون دج.

ب-2-2- إصلاح المؤسسات العمومية:

ضمن هذا الإطار، اتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات من أهمها:

ب-2-2-1- مواصلة التطهير المالي للمؤسسات: واصلت الدولة عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وقد خصصت لهذه العملية مبالغا ضخمة، قدرت سنة 1994 بنسبة 26٪ من مجموع الإيرادات العامة للميزانية، ونفس النسبة تقريبا سنة 1995 (25٪) ثم إلى 17٪ سنة 1996[9].

ب-2-2-2- خوصصة المؤسسات العمومية:

قبل سنة 1994، بذلت الدولة جهودا معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، غير أنّ هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها، ولم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايّد للخسائر في ذات المؤسسات، ومنذ عام 1994، بدأت الدولة تتصدى لهذه النقائص، وذلك من خلال الإصلاحات التالية:

- تطبيق قانون جديد للاستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية؛
- منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الكبرى المثقلة بالديون ومتابعة إصلاحها وإعادة هيكلتها خلال الفترة (1994- 1996)؛
- إقرار قانون الخوصصة الأول بالتعاون مع البنك الدولي سنة 1996؛
- خوصصة 250 مؤسسة عمومية سنتي 1998 و1999.

وقد بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة سنة 1995[10]، وترتب عليه حلّ 19 مؤسسة وتسريح عمالها، لكن هذه العملية لم تتسارع خطاها إلاّ في نهاية 1996 بعد إنشاء (05) شركات إقليمية قابضة، وبحلول أفريل 1998، كان قد تمّ بالفعل خوصصة أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية، إضافة إلى هذه المبادرات، أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص(وكالة الاستثمار الوطني عام 1994) هدفها مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقبات البيروقراطية والحصول على إعفاءات ضريبية.

ب-2-3- دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية: ضمن هذا السياق، صدر في 25 جانفي 1995 الأمر رقم (95-06)، الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة.

وقد بدأ عدد المواد الاستهلاكية المدعمة من طرف الدولة يتضاءل تدريجيا من أربع مواد أساسية سنة 1995 إلى مادة واحدة في جانفي سنة 1996، إضافة إلى أن المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم المواد الغذائية الأساسية قد بدأت في الانخفاض، حيث انتقلت بصفة مدهشة من 17.00 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 02.20 مليار دينار جزائري سنة 1996، وذلك كله يدخل في إطار رفع الدعم وتحرير الأسعار.

وفي نهاية سنة 1997، تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاقوية، فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والبترولية، التي كانت مدعمة إلى حوالي 100% خلال سنتي 1994 و1995، و60% خلال سنتي 1995 و1996.

ب-2-4- الإجراءات الاجتماعية: انعكست إجراءات ارتفاع الأسعار العالمية على الفئات الاجتماعية خصوصا ذات الدخل الضعيف، لذلك لجأت السلطات الجزائرية لاستكمال نظام تعويضات الحماية الاجتماعية، الذي يهدف إلى تخفيض آثار رفع الدعم عن المواد الغذائية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهو ما يسمى ببرنامج الشبكة الاجتماعية، الذي استفاد منه البطالون والفئات المحرومة، وضمن هذا المجال، تم استكمال برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد

العاملة، عقود التشغيل المسبق، والمساعدة على إنشاء مقاولات صغرى، كما تم الشروع مؤخرا في برنامج لدعم التشغيل، من خلال منح القروض المصغرة [11].

2- محاولة تقييم آثار التصحيح في السياسة المالية الجزائرية.

ينصب هذا التقييم على عدة جوانب، إلا أننا سنركز في هذه الورقة على عناصر هي:

أ- تحليل تطور بنود الموازنة العامة بعد عملية التصحيح الهيكلي:

نحاول فيما يلي أن نحلل بنود الميزانية العامة للدولة بعد انتهاء المدة المقررة من طرف المؤسسات المالية الدولية للتصحيح الهيكلي في الجزائر، و ذلك عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور بنود الموازنة العامة للدولة بعد 1998.

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	2000	2002	2004	2006	2008
الإيرادات العامة	1138.9	1566.18	1599.3	1828.9	1924.0
النفقات العامة	1199.91	1583.50	1860.0	2660.6	4322.9
الرصيد الميزاني	60.97-	17.32-	260.7-	831.7-	2398.9-

المصدر: *أنظر في ذلك قوانين المالية للسنوات 1999-2004-2008.*

من خلال الجدول أعلاه، نلمح الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة من فترة انتهاء البرنامج إلى غاية سنة 2008، حيث قدر العجز سنة 2000 بمبلغ 60.97 مليار دولار، وهذا بالرغم من الارتفاع الذي شهده سعر برميل البترول، أين انتقل من 17 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 28 دولار للبرميل سنة 2000، وقد واصل العجز في الارتفاع إلى غاية سنة 2002، أين انخفض إلى 17.32 مليار دج.

وقد عرفت سنة 2004 ارتفاعا في عجز الموازنة العامة للدولة وذلك مقارنة بسنة 2002، ويرجع ذلك لزيادة النفقات العامة للدولة سنة 2004 بسبب زيادة الإيرادات النفطية لارتفاع أسعار النفط، التي وصلت إلى 38 دولار للبرميل وشارفت في جوان 2005 على عتبة 60 دولار للبرميل، لتفوق عتبة 100 دولار للبرميل سنة 2008.

وبالرغم من ذلك، نلاحظ تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة باستمرار ليصل إلى 2398.9 مليار دج وهذا بالرغم من الارتفاع المتتالي لأسعار النفط، ونفسر ذلك بالارتفاع المطرد للنفقات العامة نظير ارتفاع الإيرادات النفطية وتحسن الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي (التسديد المسبق للديون الخارجية)، ضف إلى ذلك دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي حيز التطبيق مع بداية سبتمبر 2005، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عوائد الجمارك، بما يؤثر سلبا على الإيرادات العامة وبالتالي زيادة العجز الموازني.

ب- تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد سنة 1998.

ويتم ذلك من خلال استقراء بيانات الجدول أدناه:

الجدول رقم (6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد 1998.

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2000	2002	2004	2006	2008
حجم الدين الخارجي	25.261	22.642	22.158	5.583	5.138
خدمة الدين الخارجي	4.500	4.150	5.740	13.351	1.329
الناتج الداخلي الخام	54.790	57.053	85.013	116.459	171.286
الإحتياطات الدولية	11.910	23.108	35.753	77.780	138.000
معدل التضخم (%)	0.34	4.00	4.01	2.5	3.0
معدل البطالة (%)	29.0	25.7	17.7	12.3	11.8

Source: *- **IMF –country report**, Algeria: appendix, march 2008 Washington, D.C, P.38.*
*- Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**.*
*- Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du septembre 2005**.*
*-Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, Avril 2008*
*-Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2005**, septembre 2004.*
*- Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, septembre 2007.*
***-http: //ddp - ext.worldbank. org** (22.00, 14/07/2008) .*

من خلال بيانات الجدول أعلاه، وبالنظر للوفرة المالية التي عاشتها الجزائر مؤخرا بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد بادرت في سابقة من نوعها للتسديد المسبق لمعظم ديونها، وتأسيسا على ذلك، تراجعت الديون الخارجية للجزائر من 25.261 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.138 مليار دولار سنة 2008، وفي المقابل شهدت خدماتها تراجعا نوعا ما خلال الفترة (2000–2002)، إلا أنها عادت لترتفع مجددا إلى 13.351 مليار دولار سنة 2006، لتتراجع بعدها إلى1.329 مليار دولار سنة 2008.

وقد سمحت البحبوحة المالية التي تكلمنا عليها سابقا للجزائر، من تحقيق مستوى غير مسبوق في تاريخها من الإحتياطات الدولية، التي قفزت من 11.910 مليار دولار سنة 2000 إلى 35.753 مليار دولار سنة 2004، وصولا إلى مستوى 140 مليار دولار سنة 2008[12] ، لتسجل بذلك ارتفاعا قدره 1075% خلال الفترة (2000–2008).

وإذا انتقلنا للمؤشرات الداخلية، فإن الناتج الداخلي الخام قد سجل سنة 2008 ما مقداره 171.286 مليار دولار، ومرد ذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية، خاصة بعد الارتفاعات المتتالية لأسعار النفط، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي، أما عن معدل التضخم، فقد إرتفع من 0.34% سنة 2000 (صنفت الجزائر سنة 2000 حسب تقرير صندوق النقد الدولي من البلدان ذات التضخم المنعدم) إلى 4.01% سنة 2004، وتعود هذه النتيجة إلى السيولة المفرطة في السوق النقدية، وقد شهد بعدها تراجعا، ليستقر عند 2.5% سنة 2006، وهذا بسبب الإجراءات النقدية المتشددة، الذي عاد للارتفاع مجددا، بوصوله إلى مستوى 3% سنة 2008، وهذا بسبب زيادة العجز الموازني، الأمر الذي نجم عنه ضغوطا تضخمية، وقد انعكس تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية من جهة، وتراجع البعض الآخر من جهة ثانية على الوضع الاجتماعي عامة، حيث تراجعت معدلات البطالة في الجزائر من 29.0% سنة 2000 إلى 17.7% سنة 2004، وصولا إلى 11.8% سنة 2008.

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لمسار السياسة المالية في الجزائر، اتضح لنا أن السياسة الإنفاقية قد تميزت بالنمو وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، حيث مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة، أين بلغت في المتوسط 72%، وهذا راجع لارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم ...إلخ، بالإضافة إلى نمو كتلة الأجور، خاصة تلك المتعلقة بإطارات الدولة، التي أخذت نسبة لا يستهان بها من جهة، وإلى سوء استعمال النفقة العامة وتبديد الأموال العمومية من جهة أخرى، أما ما يخص نفقات التجهيز، فقد عرفت هي الأخرى نموا متواصلا، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة وخلق استثمارات جديدة.

أما إذا تعلق الأمر بالسياسة الإيرادية في الجزائر، فهي تعتمد اعتمادا شبه كلي على إيرادات الجباية البترولية، وقد عرفت مؤخرا تزايدا مستمرا، وذلك بعد أن شارفت أسعار البرميل من النفط على عتبة 100 دولار خلال النصف الأول من سنة 2008، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بسعر النفط.

من خلال كل ما سبق، يتضح لنا جليا أن كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، قد تزايد باستمرار مؤخرا وبمعدلات متفاوتة، لكن الشيء الجدير بالتنويه، هو أن الزيادة في الإيرادات العامة، قد عجزت عن ملاحقة الزيادة في النفقات العامة، وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للدولة قد اتصفت بالعجز المزمن والمستمر، وهذا لا يعتبر خطأ في حد ذاته، إذ أن هناك ظروفا اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة، وقد كان لهذا العجز أن يبلغ مستويات أعلى من ذلك، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حالت دون ذلك، حيث تركزت هذه الأخيرة على وضع النفقات العامة عند حدود معينة، ومحاولة زيادة الموارد بأشكالها المتعددة.

الهوامش:

[1] Ali Brahiti, ministre délégué au budget, journé détude organisée par L'I.E.D.F, « la politique budgétaire en période de transition vers léconomie de marché»

[2] **القانون رقم (89-12) الصادر في 1989/07/05**، الجريدة الرسمية، العدد29، الصادرة بتاريخ 1989/07/19، ص.757.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الاقتصادي**– حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.380.

[4] محمد طويلب، مرجع سابق، ص.107.

[5] راجع في ذلك **قانون المالية لسنة 1992**.

[6] عبد الله بلوناس، **أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص.326.

[7] راجع في ذلك **قانون المالية لسنة 1994**.

[8] **المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي CNES**، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998.

[9] راجع في ذلك **قانون المالية التكميلي** لسنة 1994 و**قوانين المالية** لسنتي 1995 و1996.

[10] راجع في ذلك **المرسوم التنفيذي رقم (95-22)** المؤرخ في 26/ 1995/08 المعدّل والمتمم **بالمرسوم (97-12)**.

[11] **المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي**، مرجع سابق، ص ص.91 .94.

[12] طبقا لتصريحات رئيس الحكومة أحمد أويحي في كلمته بمناسبة عرض مشروع الحكومة لسنة 2009/2008 أمام مجلس الأمة بتاريخ 2008/12/21.